الاستثمار الاجنبي المباشر والمنظمة العالمية للتجارة

تحليل وتقييم اتفاقية اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة على الدول النامية

أ . وليد حفاف
جامعة 8 ماي 1945 قالمة – الجزائر
Walid_haffaf@yahoo.fr

Foreign direct investment and the World Trade Organization

analysis and evaluation convention measures of investment related to tread on developing countries

Prof :walid haffaf
University of: 8 May 1945 Guelma

Received:15 Jan 2016 *Accepted: 09 Aug 2016* *Published: 30 Dec 2016*

ملخص:

يعد اتفاق اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة بوصفه أول اتفاق دولي يقوم بوضع قواعد لمعاملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة في إطار النظام التجاري للجات ومنظمة التجارة العالمية، ونظرا للعلاقة الوثيقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، يتمتع هذا الاتفاق بأهمية خاصة كونه يعالج موضوع العلاقة بين الشركات متعددة الجنسيات والدول المضيفة، وكذا الآثار المحتملة لهذا الاتفاق على الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى نمط التجارة الدولية وكذا آثاره على التنمية الاقتصادية في البلدان النامية. سنسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى دراسة وتحليل أحكام هذا الاتفاق من أجل التعرف على الآثار المحتملة لهذا الاتفاق على اقتصاديات البلدان النامية، كما سنسعى إلى تقييم هذا الاتفاق من خلال التطرق إلى مواطن الضعف والنقص فيه، كما سنناقش مدى ملاءمة منظمة التجارة العالمية لتناول موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الاجنبي المباشر، المنظمة العالمية للتجارة، اتفاقية اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة

رموز jel: *F23 . F21 . F13*

Abstract:

Convention measures of investment trade-related are the first international convention, which put the rules for the treatment of foreign direct investment in the host countries, in the framework of the trading system of the GATT and the WTO Agreement. This agreement has a particularly important and It is treated the subject of the relationship between multinationals and host countries, As well as the potential effects of this convention on foreign direct investment and international trade pattern ,as well as its effects on economic development in developing countries. This paper seeks to study and analyze the provisions of this convention and to identify the potential effects on economies of developing countries, as well as the evaluation of this agreement by addressing the weaknesses and deficiencies, will also be discussion of the appropriateness of the World Trade Organization to address the issue of foreign direct investment.

Key Words : *Foreign Direct Investment, World Trade Organization, Agreement on Trade-Related Investment Measures (TRIMs)*

(JEL) Classification *: F13. F21. F23*

تمهيد:

نظرا للأهمية المتزايدة للاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي، جرت العديد من المحاولات لإقرار اتفاقيات متعددة الأطراف تتعلق بإيجاد الظروف المواتية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة دون أية معاملات تمييزية أو ممارسات غير عادلة، وقد جرت بعض تلك المحاولات في إطار الأمم المتحدة، كما جرى بعضها الآخر في إطار البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي، وكذا بعض المحاولات في إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وكان أهم تلك المحاولات ما تم بجولة أورجواي 1994، وهي إحدى جولات الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT، تعد جولة أورجواي من أهم جولات الجات نظرا لأنها تناولت مجالات جديدة لم تتناولها الجولات السابقة، وكان من أهم تلك المجالات الجديدة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ما سمي باتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة.

جاء اتفاق إجراءات الاستثمار والتجارة من منطلق الاعتقاد بأن هناك اجراءات استثمارية معينة تضعها البلدان المضيفة تؤدي إلى آثار تقييدية ومشوهة للتجارة العالمية، ما ينعكس على حرية التجارة الدولية، الأمر الذي يتعارض مع مبادئ الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الجات)، وقد كان اقتراح هذا الموضوع من قبل الدول المتقدمة وهذا رغبة منها في إزالة العراقيل والمعوقات أمام انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر ودخول الشركات الأجنبية إلى الأسواق المحلية، إلا أن الدول النامية تحفظت على هذا المقترح واعتبرت الموضوع ينتقص من سيادتها الوطنية ويضر بمصالحها الاقتصادية ويخدم مصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية الفقيرة لوجود الشركات المتعددة الجنسيات بالدول المتقدمة، إلا أنه بعد المشاورات العديدة تم التوصل إلى الاتفاق ودخل حيز التنفيذ مع بقية اتفاقيات الجات الأخرى عام 1995.

وبناءا على ماسبق سنحاول الاجابة على بعض التساؤلات الهامة اثناء معالجتنا لهذا الموضوع، وتتمثل هذه التساؤلات فيما يلي:

ماهي اثار اتفاقية اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة على الدول النامية؟ وماهي مواطن الضعف والنقص في هذه الاتفاقية ؟ وهل المنظمة العالمية للتجارة ملاءمة لتناول موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر؟

سنحاول معالجة هذا الموضوع من خلال المحاور التالية:

أولا: ماهية اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة

ثانيا: إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة في ظل النظريات الاقتصادية واستراتيجيات التنمية

ثالثا: أثر اتفاقية اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة (TRIMS) على الدول النامية

رابعا: تقييم تطبيق اتفاقية اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة على الدول النامية

أولا: ماهية اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة:

لم تكن إجراءات الاستثمار ضمن القضايا التي تناقشها الجات قبل جولة أورجواي، ولكن بعد الانتهاء من دورة طوكيو 1978 طالبت الدول المتقدمة بضرورة اخضاع إجراءات الاستثمار لقواعد وآليات الجات، حيث أن هذه الإجراءات ترتبط ارتباطا وثيقا بالتجارة الدولية، وبالتالي يجب فحصها بالتفصيل في إطار المواد القائمة للاتفاقية العامة.

سنتناول في هذا المحور مفهوم إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة وأهميته والأحكام الرئيسية المتعلقة بهذا الاتفاق.

1) مفهوم إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة

يقصد بإجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة القوانين واللوائح والقواعد والإجراءات التي تنظم التعامل مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حينما يكون لها تأثير أو انعكاس على التجارة الدولية[1]، حيث تفرض حكومات الدول المختلفة عادة مجموعة من القوانين واللوائح والإجراءات التي تنظم أسلوب التعامل مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويتحقق ذلك من خلال تقرير عدد من المزايا والحوافز لجذب تلك الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها إلى مجالات وأنشطة معينة تتمتع بأولوية خاصة وفقا لخطط وبرامج التنمية الاقتصادية التي تطبقها الدولة، وحينما يكون لهذه التدابير والاجراءات ارتباطا بحركة التبادل التجاري الدولي فإنها تعرف بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة[2].

لكن ما يلاحظ على اتفاقية اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة TRIMS أنها لم تقدم تعريفا ل "إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة" ولكنها بدلا من ذلك تقدم قائمة توضيحية ملحقة بها تضم أمثلة لنوع الإجراءات والسياسات التي يمكن اعتبارها اجراءات استثمارية متعلقة بالتجارة ، وأكثر من ذلك أنها تركتها للدول الأعضاء لكي تحددها وتحدد منها القانوني وغير القانوني، وذلك سمح بمجال واسع من النقاش والتفاوض بين الدول الأعضاء حول تلك الإجراءات ما لم تتعارض مع مبدأ المعاملة الوطنية ومبدأ حظر القيود الكمية.

وبصفة عامة تنقسم إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة إلى نوعين هما:

- **النوع الأول:** يتعلق بالإجراءات التي تتخذ شكل حوافز الاستثمار وهي مجموعة الاجراءات التي تعمل على تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة للاستثمار فيها، كالإعفاءات الجمركية أو الضريبية أو الاعانات ومنح الاستثمار التي تقدم إلى قطاع أو صناعة معينة.
- **أما النوع الثاني:** من إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة فيتخذ صورة ما يعرف بمتطلبات الأداء، بمعنى صياغة مجموعة من الإجراءات التي تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة، مثل ذلك العمل على خلق فرص عمل جديدة أو الاحلال محل الواردات أو تنمية وتشجيع الصناعات الانتاجية المحلية، وتتمثل تلك الاجراءات أو

الشروط مثلا في استخدام نسبة من المكون المحلي في المنتوج النهائي، أو تصدير حصة من الانتاج إلى الخارج، أو نقل التكنولوجيا ...إلخ.

وقد اقتصرت الاتفاقية في معالجتها لإجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة على النوع الثاني، وغضت الطرف عن النوع الأول، كون أن النوع الثاني تستخدمه الدول النامية بشكل أكبر من الدول المتقدمة، حيث يعتبر ضرورة من ضروريات التنمية الاقتصادية بها، كما أنه يساعدها في مواجهة الممارسات التجارية التقييدية للشركات متعددة الجنسيات.

هذا وقد أظهرت دراسة معينة أن هذه الاجراءات الاستثمارية المتصلة بالتجارة تميل إلى التركيز على صناعات بعينها كالسيارات والكيميائيات والبتروكيمياويات والحاسوب والمعلوماتية، ففي صناعة السيارات يغلب اشتراط الأداء التصديري، غير أنها تقل أهمية في مجال الحاسوب والمعلوماتية، أما بالنسبة للصناعات الكيميائية والبتروكيميائية فإن المكونات المحلية ومتطلبات الأداء التصديري تكون على نفس القدر من الاهمية[3].

كما أن اتفاق إجراءات الاستثمار لا يشمل مجمل اجراءات الاستثمار بصفة عامة وتحرير حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من كافة القيود المفروضة عليها، وإنما يتعلق بالمعالجة الجزئية لمجموعة الاجراءات المتصلة فقط بالتجارة الدولية، ولهذا يوصف هذا الاتفاق TRIMS بأنه اتفاق جزئي لتحرير حركة الاستثمار الأجنبي المباشرة .

كما يلاحظ ان إجراءات الاستثمار تمت معالجتها في هذا الاتفاق تقتصر على التجارة في السلع فقط، أما ما يختص بالتجارة في الخدمات فقد عولج في اتفاق الخدمات GATS.

2) أهمية اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة:

يتمتع هذا الاتفاق بأهمية خاصة، حيث حظي باهتمام كبير من جانب الاقتصاديين والمستثمرين المهتمين بشؤون التجارة الدولية، وذلك لعدة أسباب يتعلق أحدها بالآثار الهامة والمتشعبة لهذا الاتفاق على العلاقة بين الدول المضيفة والشركات متعددة الجنسيات، فضلا عن الآثار المحتملة لهذا الاتفاق على خريطة توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الدولي، وهذا المصدر الهام والحيوي لتدفق رؤوس الأموال إلى الدول النامية[4]، وثاني هذه الأسباب أن الاتفاق هو أحد الاتفاقات المتعلقة بالمكونات الأساسية للتجارة الدولية بمفهومها الواسع، وهو ما يشير إلى الجهود الدولية المبذولة لتوسيع دائرة التبادل الدولي عن طريق إدخالها للمفاهيم والمحددات الخاصة بالحركات الدولية لرؤوس الأموال، واخضاعها لنفس قواعد منظمة التجارة العالمية.

وترجع أهمية هذا الاتفاق أيضا إلى أنه قد فتح المجال واسعا حول السبل المختلفة للتحرير الكامل لرؤوس الأموال، فعلى الرغم من أن اتفاق التريمز trims قد تضمن تحريرا جزئيا فقط لحركات رؤوس الأموال الدولية، لأنه اقتصر على تناول الشق الخاص من تحرير حركة رؤوس الأموال المتصلة بالتجارة الدولية فقط، إلا أنه ترك الجوانب الأخرى من تحرير حركات رؤوس الأموال الدولية للمفاوضات المستقبلية وذلك خلال المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية[5].

3) الأحكام الرئيسية لاتفاق إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة:

لقد أظهرت مفاوضات جولة أورغواي رغبة الدول المتقدمة الأعضاء وبصفة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية في إدخال تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة في إطار الجاتّ، وقد تباينت أسباب تلك الرغبة بين الدول الأعضاء بحسب اختلاف توجهاتها الاقتصادية، حيث لاقى هذا الاتجاه استحسان الدول المتقدمة، إلا أنه واجهت معارضة شديدة من حكومات الدول النامية، وقد تم حسم هذا الخلاف من خلال التوصل إلى البنود المكونة لاتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة كما يلي:

يتكون اتفاق إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة TRIMS من تسع مواد وملحق للاتفاق، وتتمثل الأحكام التي نص عليها هذا الاتفاق فيما يلي:

ذكرت المادة الأولى من الاتفاق نطاق تطبيقه، فنصت على أن ينطبق هذا الاتفاق على تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة في السلع (البضائع) وحدها، ومن ثم فإن هذا الاتفاق لا ينطبق على إجراءات الاستثمار غير المتصلة بالتجارة.

أما الإجراءات المحضورة في هذا الاتفاق فقد أوضحت المادة الثانية من الاتفاقية أنه لا يجوز لأي عضو أن يطبق أي إجراء للاستثمار يتصل بالتجارة لا يتفق مع مبدأ الالتزام بالإلغاء العام للقيود الكمية من اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

وقد نصت الفقرة الأولى من هذا الملحق على تدبيرين لا يتفقان مع الالتزام بمبدأ المعاملة الوطنية وهذان التدبيران هما[6]:

- **شرط المكون المحلي**: اشتراط قيام المشروع الأجنبي بشراء أو استخدام منتجات محلية المنشأ، سواء كان الشراء محدد بمنتجات بعينها أو بحجم معين أو بقيمة مطلقة للمنتجات، أو في شكل نسبة مئوية عن إنتاجها المحلي.
- **شرط التوازن التجاري**: تقييد استيراد المشروع الأجنبي أو استخدامه لمنتجات مستوردة على كمية معينة، تمثل نسبة محددة من حجم أو قيمة ما يصدره المشروع من منتجات محلية.

كما تضمنت الفقرة الثانية من ملحق الاتفاق ثلاثة تدابير لا تتفق مع الالتزام بالإلغاء العام للقيود الكمية وهذه التدابير هي:

- **شرط التوازن التجاري المؤدي إلى التقييد الكمي للواردات**: تقييد استيراد المشروع الأجنبي لمنتجات تستخدمها في الإنتاج المحلي بصفة مطلقة أو بكمية تتناسب مع حجم أو قيمة المنتجات التي تصدرها.
- **شرط توازن العملات الاجنبية**: تقييد استيراد المشروع الأجنبي لمنتجات تستخدم في إنتاجه المحلي أو ترتبط بهذا الإنتاج، عن طريق تقييد حصوله على النقد الأجنبي بمبلغ يتناسب مع قيمة النقد الأجنبي التي تتدفق إليه في البلد المضيف.
- **شرط حدود التصدير**: تقييد المشروع الأجنبي بتصدير منتجات أو بيعها بقصد التصدير سواء كان ذلك محددا بمنتجات بعينها أو بحجم أو قيمة معينة من المنتجات أو بنسبة من حجم أو قيمة الإنتاج المحلي للمشروع.

وطبقا للمادة (5) من الاتفاق تلتزم الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بإخطار مجلس التجارة في البضائع بكافة تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة التي يطبقونها التي لا تتفق مع أحكام هذا الاتفاق، وذلك خلال 90 يوما من بدأ نفاذ الاتفاق، كما يتعين على كل عضو إلغاء جميع الإجراءات التي تم الإخطار عنها خلال عامين بالنسبة للدول المتقدمة، وخمس سنوات بالنسبة للدول النامية وسبع سنوات للدول الأقل نموا، ويجوز لمجلس التجارة في البضائع مد الفترة الانتقالية المحددة لإلغاء الاجراءات الاستثمارية في الدول النامية والمتخلفة في حالة مواجهتها لعقبات ومصاعب خاصة مع مراعاة موقف التنمية والاحتياجات المادية والتجارية للدولة العضو التي تقدم طلب المد[7].

وطبقا للمادة (6) من الاتفاق تلتزم الدول الأعضاء المطبقة لإجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة بكافة بنود اتفاقات التجارة في السلع، وخاصة الالتزامات المتعلقة بالشفافية والإخطار الواردة في المادة (10) من اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة.

ثانيا: إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة في ظل النظريات الاقتصادية واستراتيجيات التنمية:

سنتطرق في هذا المحور إلى نظريتان أساسيتان تناولتا تحليل أثر إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة على التجارة الدولية والتنمية وهما كل من النظرية النيوكلاسيكية ونظرية التجارة الاستراتيجية، كما سنتطرق إلى العلاقة بين إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة واستراتيجية التنمية من خلال ثلاث إجراءات هي شرط المكون المحلي، شرط التصدير، شرط الملكية المحلية، وتبيان أثر كل واحد منهم على الاقتصاد الوطني.

1) إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة والنظريات الاقتصادية:

هناك اختلاف بين الاقتصاديين حول أثر إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة على التجارة الدولية وكذلك على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، يرى أنصار نظرية التجارة الاستراتيجية أنها تلعب دورا هاما في التنمية

الاقتصادية للدول الآخذ في النمو، وكذلك فهي تساعد بشكل كبير في تصحيح الآثار التشويهية الناتجة عن الممارسات التقييدية للشركات متعددة الجنسيات.

أ) **إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة في النظرية النيوكلاسيكية:**

ترتكز هذه النظرية أساسا على افتراض المنافسة الكاملة في الأسواق الدولية، حيث تعارض فكرة تدخل الدولة في السوق، فهي تفضل أن يقتصر دور الدولة على توفير مناخ اقتصادي ملائم دون التدخل بوضع سياسات محددة للتأثير على هيكل الإنتاج والصناعة، وترى أن الوضع الطبيعي هو اتباع مبادئ السوق الحر والاعتماد على السوق في توزيع موارد المجتمع، وأن تدخل الحكومة في السوق هو استثناء ينبغي أن يقتصر على حالات فشل السوق في تأدية وظائفه المعتادة من توزيع للموارد بالشكل الأمثل، ويحدث ذلك في حالة عدم وجود وفرات خارجية، أو وفورات المعلومات، وكذلك في حالة حماية الصناعات الوليدة[8].

وترى هذه النظرية أن تطبيق إجراءات الاستثمار خاصة شرط المكون المحلي، وكذلك شرط أداء الصادرات، أنها تؤدي إلى تشويه نمط التجارة الدولية وكذلك تدفق الاستثمار الأجنبي، فالشروط الخاصة بالمكون المحلي تنطوي على إجبار الشركة الأجنبية العاملة في الدولة المضيفة على استبدال المكونات المستوردة الرخيصة بغيرها من المكونات المحلية من البضائع والخدمات والتي تتسم بعلو تكلفتها أو قلة جودتها أو الاثنين معا، وهو ما يعني تحقيق عدم الكفاءة في الإنتاج، ما يؤدي لإرتفاع الأسعار وقلة الاستهلاك ورداءة المنتج النهائي، أما من حيث الأثر على تخفيض الموارد فيؤدي استخدام شرط المكون المحلي إلى سحب الموارد الاقتصادية من القطاعات التي تكون فيها أكثر إنتاجية للقطاعات المحمية الأقل إنتاجية، أي أنه يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد.

وإذا صاحب تطبيق شرط المكون المحلي تطبيق شرط أداء الصادرات فإن المشكلة تزداد تعقيدا، فطبقا لنموذج النظرية النيوكلاسيكية تكون تكاليف الإنتاج في السوق المحلي أعلى من الأسعار العالمية أو فروع الشركات الأجنبية المنافسة، وبالتالي لكي تتمكن هذه الشركات من المنافسة في الأسواق العالمية تضطر حكومات الدول المضيفة إلى تقديم إعانات لتحفيز هذه الشركات للقيام بالتصدير، وهذه الإعانات يتم تمويلها عن طريق فرض ضرائب إضافية تحصل من المستهلكين مما يترتب عليه تخفيض الدخل الممكن التصرف فيه، ويؤدي هذا إلى مزيد من تخفيض الاستهلاك ومزيد من سوء تخفيض الموارد، وهذه هي النتيجة التي أشار إليها Gene grossman حيث توصل إلى أن شرط المكون المحلي الذي تتبناه حكومات الدول المضيفة لتحسين وضع الميزان التجاري قد يؤدي ي النهاية إلى وضع أسوء بتقليل الصادرات المتوقعة لهذه الدول[9].

يتضح من التحليل السابق أن النظرية النيوكلاسيكية تنتقد إجراءات الاستثمار الخاصة بشروط المكون المحلي أو شروط أداء الصادرات لما ينتج عنها من سوء تخصيص للموارد وظهور آثار غير مرغوبة فيها لكل من

الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك الدولة الأم، وأيضا على المستوى العالمي، فهي إعاقة للتنمية وحرمان الدول بما فيها الدول المضيفة من الاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها.

ب) إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة ونظرية التجارة الاستراتيجية:

يرتكز تحليل نظرية التجارة الاستراتيجية في بيان إجراءات الاستثمار على التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية على أن السوق الذي تعمل فيه الشركات متعددة الجنسيات هو سوق منافسة احتكارية وليس سوق منافسة كاملة كما افترضت النظرية النيوكلاسيكية، بل أن تتمتع هذه الشركات بمزايا احتكارية تمكنها من زيادة عوائدها ومنافسة المنتجين المحللين في الدول المضيفة يعتبر شرطا ضروريا لقيام هذه الشركات بالاستثمار في الخارج.

ترى هذه النظرية أنه في حالة فرض الدولة قيود على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن المنافع التي قد تعود على الدولة من التقدم التكنولوجي وزيادة رأس المال والقيمة المضافة للتصدير قد تزيد في حجمها عن المنافع التي يمكن أن تعود على الشركة الأجنبية صاحبة الاستثمار، ومن ثم فوجود العوائق أمام الاستثمار الأجنبي المباشر التي هدفها تنظيم عمله ليس بالأمر غير المرغوب فيه، فضلا عن ذلك فإن منظري تلك المدرسة يرون أن تكاليف الإنتاج النسبية يمكن أن تلعب دور هام في قرار الشركة متعددة الجنسيات بالاستثمار أم لا، ويعلل المنظرين ذلك الطرح بالقول إن غياب المنافسة الدولية أضعف مما تشير إليه المدرسة النيوكلاسيكية، فالمنافسة غير الكاملة توفر للشركات متعددة الجنسيات فرص أفضل أو مساحة يمكنهم فيها تحديد أنشطتهم، ويمكن في هذا الصدد أن تلعب الشركات متعددة الجنسيات دور الموفر وليس دور معظم الفوائد[10].

يتضح أنه وفقا لنظرية التجارة الاستراتيجية في ظل ظروف المنافسة غير الكاملة أن آثار السياسات التقييدية من جانب الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية ليست بالضرورة آثار مرغوب فيها أو آثار مشوهة، كما ذهبت إليه النظرية النيوكلاسيكية، بل على العكس من ذلك قد يكون لها آثارها النفعية في تحسين الرفاهية للدول المضيفة خاصة إذا تم بناء هذه السياسات بشكل ملائم.

2) إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة واستراتيجيات التنمية:

اختلفت أهداف استراتيجية التنمية من اقتصاد لآخر وبالتالي اختلفت الأدوات المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف، ولكن الهدف النهائي لأي استراتيجية تنمية هو رفع مستوى المعيشة لسكان هذه الدولة، ويتبلور هذا الهدف وتتم ترجمته في رفع متوسط دخل الفرد، ويلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في هذا المجال لما يحدثه من تغيرات فنية وتكنولوجية، كما يساهم في تحسين مستوى الجودة وتكوين كلا من رأس المال البشري والمادي، وفي هذا الصدد يمكن لإجراءات الإستثمار تحقيق الأهداف التالية[11]:

- تخصيص الموارد

- ضمان تحقيق الأهداف المرجوة من الاستثمار الأجنبي المباشر
- إعادة توزيع العوائد المتولدة عن نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر من الشركات متعددة الجنسيات للدولة المظيفة

فبالنسبة للهدف الأول وهو تخصيص الموارد تلعب حوافز الاستثمار دورا هاما ليس فقط في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ولكن أيضا في توزيع هذه الاستثمارات جغرافيا، فمثلا في حالة رغبة دولة في تشجيع قطاع معين وفي إقليم معين، فمن الممكن استخدام مزيد من حوافز الاستثمار وإيرادات الاستثمار لتحقيق هذا الهدف، ولتحقيق بقية الأهداف الأخرى سنتناول بعض إجراءات الاستثمار بالتفصيل والأكثر استخداما عن جانب الدول النامية وهي شرط المكون المحلي، شرط أداء الصادرات، شرط الملكية المحلية.

أ) **شرط المكون المحلي:**

ان الإطار النظر الذي تستمد منه الشروط الخاصة بالمكون المحلي جذورها هو نفس الإطار الذي ترتكز عليه حجة الصناعات الناشئة إذ أن هذه الشروط تمكن من الاستفادة من التعلم بالممارسة واكتساب الخبرة الناتجة عن إدارة الإنتاج كبير الحجم، ولكي تؤدي هذه الإيرادات نتائجها المرجوة فيجب توافر سوق داخلي كبير ليسمح للمشروعات أن تستفيد من اقتصاديات الحجم وهذا ما لا يتوافر في معظم الدول الآخذة في النمو.

والمبرر الثاني للشروط الخاصة بالمكون المحلي، هو تمتع المستثمر الأجنبي بقوة احتكارية وقدرة عالية على المساومة والتي غالبا ما يوظفها في تخفيض أسعار السلع الوسطية التي يمده بها الموردون المحليون، في مثل هذه الحالات يمكن استخدام شرط المكون المحلي لتصحيح هذا الوضع مما يؤدي إلى تحسين رفاهية الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر[12].

ولتقييم أثر شرط المكون المحلي على رفاهية الدولة المضيفة يجب حصر الآثار الإيجابية والسلبية على الاقتصادي الوطني، وهي على النحو التالي:

- بالنسبة للآثار الإيجابية تتمثل في زيادة فائض الموردين المحليين، تكوين رأس المال البشري والمادي، اكتساب الخبرة من خلال التعلم بالممارسة.
- أما بالنسبة للآثار السلبية فهي تتمثل في نقص فائض المستهلك نتيجة ارتفاع أسعار السلع النهائية بسبب ما تتمتع به من حماية من الدولة المضيفة، فقدان الحكومة لجزء من إيراداتها المتمثلة في الضرائب الجمركية التي كانت ستحصل عليها إذا ما سمحت للشركات الأجنبية باستيراد السلع الوسطية من الخارج[13].

ب) **شرط أداء الصادرات:**

يعني شرط أداء الصادرات أن الدولة المضيفة تفرض على الشركات الأجنبية أن تقوم بتصدير جزء من إنتاجها، وذلك بتحديد حد أدنى من الإنتاج يجب تصديره أو تحديد نسبة من الإنتاج للتصدير، وتستخدم الدول المضيفة هذه الشروط لتحقيق عدة أهداف هي:[14]

- تحسين وضع الميزان التجاري وذلك بزيادة الصادرات واستغلال قدرة هذه الشركات على اختراق الأسواق التي لا يستطيع المنتجون المحليون اختراقها
- زيادة حصيلة الدولة من الصرف الأجنبي اللازم لتمويل التنمية الاقتصادية بها
- تقليل المعروض من هذه المنتجات في السوق المحلي وتوجيهها إلى الأسواق الخارجية مما يتيح للمنتجين المحليين فرصة تصريف منتجاتهم في الأسواق المحلية، مما يساعد هذه الصناعات على النمو وإحداث ما يعرف بالروابط الخلفية والأمامية مع الصناعات المرتبطة.
- تمكين الدول المضيفة من مواجهة بعض الممارسات الاحتكارية من جانب الشركات متعددة الجنسيات مثل تقسيم الأسواق، رفض التعامل.

ج) شرط الملكية المحلية:

شرط الملكية المحلية يهدف إلى ضمان مساهمة رأس المال المحلي في ملكية الشركة بنسب معينة تختلف حسب أهمية القطاع بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتتوقف هذه الأهمية على اعتبارات كثيرة مثل الأمن الوطني، الأمن الغذائي وغيرها، وعادة يكثر استخدام هذا الشرط في الدول التي تنتهج سياسة التوجه إلى الداخل[15].

ويختلف شرط الملكية المحلية عن إجراءات الاستثمار السابق تحليلها في أن تأثيرها على التجارة يكون تأثير غير مباشر إذ أنه لا يتضمن إلزام الشركة بسلوك تجاري معين سواء بالتصدير أو الاستيراد، وعلى الرغم من هذا فقد يكون له تأثير غير مباشر على سلوك الشركة التجاري كأن يستخدم كحافز للشركات لحثها على التصدير، حيث وجد أن معظم الدول تعفى الشركات من هذا الشرط في حالة قيمها بتصدير نسبة 100 % من إنتاجها.

على الرغم من أن تأثير شرط الملكية المحلية غير مباشر على التجارة كما سبق توضيحه، فإنه يسهم في تحقيق الآتي[16]:

- ضمان استفادة الاقتصاد المحلي من المزايا المتوفرة لدى الشركات متعددة الجنسيات مثل المعرفة الفنية، نقل التكنولوجيا، المعرفة بأسواق التصدير والتي يصعب الحصول عليها بدون المشاركة في ملكية هذه الشركات.
- يعتبر شرط الملكية المحلية من أكثر إجراءات الاستثمار كفاءة في الحد من قدرة هذه الشركات على نقل أرباحها لخارج الدولة المضيفة باستخدام آلية أسعار التحويل فباستخدام هذا الشرط تكون النسبة الكبيرة من الأرباح خاضعة للضرائب المحلية.

ثالثا: أثر اتفاقية اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة (TRIMS) على الدول النامية

يشير العديد من المحللين الاقتصاديين إلى أن قرار الشركات بالاستثمار الأجنبي المباشر في دولة ما، هو قرار يتحكم فيه بالأساس معطيات حجم ونمو السوق في تلك الدولة، وهو ما يجعل معطيات أخرى مثل الحوافز والقيود على الاستثمارات تلعب دورا هامشيا في قرار المؤسسة بالاستثمار، من هنا، فإن اتفاقية التريميز لن يكون لها دورا رئيسيا في عملية صنع قرار المؤسسة بالاستثمار أم لا في دولة معينة، ويضيف البعض أن قيود الاستثمار بشكل عام لا تشكل عائقا أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، ما لم تساهم تلك القيود في تقليل العائد من الاستثمار.

وعلى الرغم من ذلك فإن إزالة إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة يقلل من القوة التفاوضية للدول المضيفة أمام الشركات الأجنبية، كما يقلل من هامش ربحها من الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام، ونظرا للأهمية المتزايدة للاستثمار الأجنبي المباشر، فإن الخسارة المحتملة للعوائد أو المنافع بالنسبة للدولة المضيفة، يشكل تكلفة بالنسبة للدول النامية، وتزيد تلك التكلفة المحتملة في حالة دول مثل الهند والصين، والتي تجذب استثمارات أجنبية مباشرة بأحجام كبيرة.

وتبقى دراسة أثر الاتفاقية قد يكون من الصعوبة بمكان نظرا لأن الاتفاقية ليس لها أثر اقتصادي مباشر، إلا أن افتراض وجود الأثر لتلك الإجراءات عند تطبيقها يعني امكانية وجود أثر إلغائها، ويلاحظ أن الأثر الاقتصادي لمحو إجراءات التريمز يظهر بشكل أساسي وأولي في كمية المنتجات أكثر من تأثيره على سعرها أو جودتها، وقد حاول oliver Morrissey وضع خريطة يمكن من خلالها التنبؤ بأثر إلغاء إجراءات الترميز على الدول النامية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (1):اثر الغاء اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة على الدول النامية

	قيود الاستيراد	متطلب التصدير	شرط المكون المحلي
الصادرات (القيمة)	غ م ◆	- سل ◆◆	ع م
الواردات (القيمة)	+ ◆◆◆	غ م	+
الميزان التجاري	- سل	- سل	- سل
الروابط المحلية	- سل	؟ ◆◆◆◆	- سل
الإنتاج المحلي	- سل	؟	- سل
العمالة المحلية	- سل	؟	- سل
الدخل	- سل	؟	- سل
الفقر	+؟	؟	+؟
الأثر الكلي	- سل	؟- سل	- سل
الأهمية	نعم	نعم	نعم

Source: oliver Morrissey, "Investment and competition policy in developing countries: Implications of and for the WTO, research paper No: 00/2. Centere for research in economic development and international trade, university of notting ham 2000, p 11.

◆غ م: غير قابلة للتطبيق

◆◆- سل: تعني أن النتيجة سلبية وتنموي على تقلص في القيمة

◆◆◆+: تعني أن النتيجة إيجابية وتنطوي على زيادة في القيمة

◆◆◆◆؟: تعني أن النتيجة يغر معروفة ولا يمكن تقديرها سواء بالسلب أو بالإيجاب

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن اثر إزالة إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة والمتعلقة بإزالة قيود الاستيراد أو شرط المكون المحلي، أن كلاهما ينطوي على زيادة في الواردات وتدهور في الميزان التجاري، وفي كلا الحالتين أيضا أن الإنتاج المحلي سوف يتناقص، كما تتناقض العمالة المحلية والدخول، وعليه يزيد الفقر، أما ما يتعلق بأثر إزالة متطلبات التصدير، فإنه ينطوي على انخفاض في معدل التصدير نتيجة للأثر الذي يخلقه موازنة التجارة، ولكن في نفس الوقت يتزايد الإنتاج المحلي ويعوض أثر قلة التصدير للخارج.

من خلال الآثار السابقة أبدت العديد من الدول النامية قلقها إزاء تطبيق إتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة، وأنه يجب مراجعة الاتفاقية مرة أخرى بهدف حصر نطاق تغطيتها بما يسمح بمساحة أكبرك للتحرك بالنسبة للدول الأعضاء في وضع السياسات الداخلية الملائمة لاحتياجات التنمية، وفي هذا السياق تقدمت كل من البرازيل والهند بطلب لمنظمة التجارة العالمية لإعادة فتح الاتفاقية للمفاوضات، بهدف منح الدول مزيد من الحرية في تنفيذ سياسات التنمية الخاصة بها بالأدوات التي تراها ملائمة[17].

كخيار في هذا الشأن تم اقتراح دراسة متطلبات المكون المحلي ومتطلبات توازن التجارة على أساس ظروف كل حالة على حدى وتحديد ما إذا كان لها تأثير كبير وعكسي على التجارة يزيد من تأثيرها التنموي الإيجابي أم لا، وبناء عليه يتم تحديد أحقية الدولة في فرض تلك المتطلبات من عدمه.

وقد أكد الطلب على أهمية إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة بالنسبة للبلدان النامية، لزيادة نصيبهم من التجارة الدولية في القطاعات عالية التكنولوجيا ومواجهة القوة المتزايدة للشركات الدولية، وتحفيز أهداف التنمية الإقليمية والحفاظ على البيئة ومواجهة الصعوبات المالية، كما اقترح الطلب تعديل المادة الرابعة❖ من الاتفاقية بما يسمح للبلدان النامية بمزيد من الاستثناءات ومزيد من المرونة في تنفيذ السياسات التنموية.

لاقى هذا الطلب معارضة من مختلف الدول المتقدمة، حيث انتقدت الولايات المتحدة الأمريكية الطلب وقللت من أهمية اتفاقية التريمز مشيرة إلى أنها لا تتعدى أن تكون تأكيد لبعض أحكام اتفاقية الجات 1994، كما أبدى الاتحاد الأوربي تحفظه من الطلب، والعكس من ذلك ترى بعض الدول المتقدمة ضرورة وضع المزيد من القيود على استخدام متطلبات الأداء في إطار اتفاقية التريمز، فعلى سبيل المثال طلبت الو.م أ زيادة قائمة متطلبات الأداء التي تحظرها الاتفاقية لتشمل أيضا الصادرات ونقل التكنولوجيا.

من خلال ما سبق يتضح وجود تباين كبير بين مواقف الدول المتقدمة والنامية بشأن موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر في اطار المنظمة العالمية للتجارة، الأمر الذي حال في النهاية دون التوصل إلى اتفاق بشأن أساليب التفاوض في موضوع كانكون عام 2003، وقيام المجلس العام لمنظمة التجارية العالمية بالاتفاق على تجنب موضوع الاستثمار من مفاوضات دولة الدوحة، وفي ظل هذا التباين في مواقف الأطراف، فإنه من المتوقع أن أي مفاوضات جديدة متعددة الأطراف حول الاستثمار سوف تشهد صعوبات عديدة في المستقبل.

رابعا: تقييم تطبيق اتفاقية اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة على الدول النامية

يرى بعض المحللين أن معالجة الاتفاق لإجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة جاءت ضعيفة وغير متوازنة، وذلك لعدم استهدافها إجراءات الاستثمار بصفة عامة، فالاتفاق اقتصر على تناول إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة الدولية فقط، كذلك فإن الاتفاق لم يتعرض لمعظم إجراءات الاستثمار المقيدة للتجارة السائدة في الدول المتقدمة كالإعانات والمنح بينما شمل الاتفاق معظم إجراءات الاستثمار السائدة في الدول المتقدمة وأهمها شرط المكون المحلي وشرط التوازن التجاري، وذلك رغم تماثل تأثير الإجراءات في الحالتين على الاستثمار الأجنبي المباشر ومن ثم على تحرير حركة التجارة الدولية، والاتفاق بذلك يجسد اختلال موازين القوى بين الدول المتقدمة والدول النامية[18]، وهذا يعد منافيا لأسس وقواعد الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف، والتي تهتم بإحداث التوازن بين التزامات وحقوق كل طرف من الأطراف.

كما يتضح من الاتفاق أنه ينشئ التزامات على الدول المضيفة خاصة الدول النامية دون أن تقابلها أي التزامات على الشركات الأجنبية حيث لم يتناول الاتفاق أي إجراء من الممارسات التقييدية للشركات الأجنبية ولا للدولة الأم، بالرغم من أن هذه الممارسات لها تأثير مباشر على تدفق التجارة الدولية، وبالتالي كان من المنطقي أن تخضع هذه الممارسات لآليات وقواعد منظمة التجارة العالمية، ومن ناحية أخرى فإن الإجراءات التي تستخدمها الدول النامية تستخدم في الأساس لتحييد هذه الممارسات التي تفرضها الشركة الأم على شركاتها بالخارج، هذا الاختلال بين الحقوق والالتزامات يمكن أن يؤدي إلى زيادة عوائد الشركات الأجنبية على حساب اقتصاديات الدول النامية، وإضعاف قدراتها على توظيف الاستثمار الأجنبي المباشر لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية بها.

لكن على الرغم من أن إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة تعد هي الضمان الوحيد للدول النامية في مواجهة قيود ممارسة الأعمال التي تفرضها الشركات المتعددة الجنسيات، إلا أنها قد لا تستخدم تلك التدابير بشكل كامل في المستقبل، حيث المنافسة بين الدول النامية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر سوف تقلل من أهمية تلك الإجراءات والتدابير[19]، حيث يلاحظ ان هناك توجه كبير نحو سياسات تحرير الاستثمار الاجنبي المباشر في السنوات الاخيرة من خلال تقديم الحوافز الاستثمارية المختلفة من اجل استقطاب اكثر للاستثمار

الاجنبي المباشر، ففي عام 2015 ووفقا لتقرير الاستثمار العالمي 2016 لاتزال معظم التدابير السياسية للاستثمار موجهة نحو تحرير الاستثمار وتشجيعه، فقد اعتمدت 46 دولة في جميع ارجاء العالم 96 تدبيرا سياساتيا اثر في الاستثمار الأجنبي من هذه التدابير 71 تدبيرا متعلقة بتحرير الاستثمار وتشجيعه، في حين بلغت عدد سياسات الاستثمار التقييدية او التنظيمية 13 قيدا، وقد بلغت نسبة تحرير الاستثمار 85% من مجموع التدابير وكانت معظمها في الاقتصاديات الاسيوية النامية[20]، والجدول التالي يوضح ذلك

الجدول رقم (2): التغيرات في سياسات الاستثمار الوطنية (2008- 2015) (عدد التدابير)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد البلدان التي ادخلت تغيرات	40	46	54	51	57	60	41	46
عدد التغيرات التنظيمية	68	89	116	86	92	88	72	96
تحرير/ التشجيع	51	61	77	62	65	64	52	71
التقييد/ التنظيم	15	24	33	21	21	21	11	13
محايد	2	4	6	3	6	3	9	12

Sours : UNCTAD, World investment report,années 2016, p 90, du site, http://www.unctad.org/fdistatistics

وتستخدم الحكومات حوافز الاستثمار على نطاق واسع كأداة من ادوات السياسات العامة لاجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر، على الرغم من الانتقادات المستمرة التي تصف هذه الحوافز بانها غير فعالة من الناحية الاقتصادية وتؤدي الى اساءة توزيع الاموال العامة، في الاخير بالرغم ما قد يسفر عن تنفيذ هذا الاتفاق من أعباء إضافية على الدول النامية لتعديل سياستها وتشريعاتها الوطنية لتتلاءم مع أحكامه إلا أنه قد يخدم في النهاية مصالح هذه الدول عن طريق توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة اللازمة لتوسيع القاعدة الإنتاجية وتطويرها ودعم النشاط التصديري في الأجل الطويل.

من خلال ما سبق حول موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار المنظمة العالمية للتجارة وبسبب الاختلاف الواضح بين أهداف الدول المتقدمة وأهداف الدول النامية فيما يتعلق باتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة يطرح السؤال التالي: ما مدى ملائمة منظمة التجارة العالمية لتناول موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، وهل يمكن معالجة قضايا التجارة والاستثمار بهذه الطريقة ذات الارتباط المباشر بينهما، أو من الأفضل فصلهما أي إقامة نظام مكتمل جديد من التحكم في الاستثمار الأجنبي المباشر يكون منفصلا عن إطار المنظمة العالمية للتجارة ولكنه يسير في موازاته، وهل ينبغي أن توجد اتفاقية جديدة عامة للاستثمار الدولي أو الأعمال الدولية.

يرى البعض أن المنظمة العالمية للتجارة بحكم لديها عضوية معظم دول العالم، وبالتالي ينظر إليها على أنها المنتدى المثالي للتفاوض على القضايا الحساسة مثل الاستثمار، كما أنها تمكن الدول من التفاوض بأسلوب botton up للتعامل مع موضوعات الاستثمار، مما يمكنها من مراعات الاعتبارات الخاصة بالبلدان النامية، كما تضمن المنظمة الترابط والتناسق بين الاتفاقية الخاصة بالاستثمار والاتفاقات الأخرى الخاصة بمنظمة التجارة

العالمية، وتجدر الإشارة إلى أن أحد أسباب فشل مفاوضات الاتفاقية متعددة الأطراف للاستثمار MAI في إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كان استبعاد الدول النامية من عملية التفاوض وقصرها على الدول الأعضاء بالمنظمة OCED، وعلى العكس من ذلك، فإن منظمة التجارة العالمية تعتمد على فكرة الإجماع في اتخاذ القرارات، ويمكن لأي عضو سواء من الدول المتقدمة أو النامية من إثارة مخاوفه واهتماماته وتوجيه نتائج المفاوضات لصالحه[21].

أما الرأي الآخر يدل على أن المنظمة العالمية للتجارة عليها التركيز على الموضوعات المتعلقة بالتجارة فقط وعدم التدخل في موضوعات انتقال رؤوس الأموال، وقد عبرت الهند عن هذا الرأي في ورقة تم تقديمها لمجموعة العمل الخاصة بالتجارة والاستثمار لمنظمة التجارة العالمية في أكتوبر 2002[22].

يضاف إلى ذلك أنه قد يكون من الصعب تطبيق نفس المبادئ وأساليب التفاوض المطبقة في إطار منظمة التجارة العالمية على اتفاقيات الاستثمار، فعلى الرغم من الارتباط الوثيق بين التجارة والاستثمار إلا أن هناك أيضا اختلافات كبيرة بينهما ولا ينبغي تبسيطها أو تجاهلها، فالاستثمار المباشر يرتبط بالعديد من المتغيرات داخل المجتمع مثل العمالة والبيئة المحلية وحقوق الإنسان والسياسات المحلية، وهي علاقات معقدة مقارنة بعلاقة التجارة بتلك المتغيرات، وبالتالي فإنه من الصعب تطبيق نفس المبادئ على الحالتين، فبعض المبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية سوف يكون لها آثار سلبية على البلدان النامية في حالة تطبيقها في مجال الاستثمار، ومثال ذلك المبادئ الخاصة بالمعاملة الوطنية والدولة الأولى بالرعاية، ففي العديد من البلدان يشعر الاستثمار المحلي بالتحيز ضده لصالح المستثمر الأجنبي، وهناك جدل بشأن المزايا الممنوحة للمستثمر الأجنبي وبأنها تهدد تنمية مجتمع الأعمال المحلي خاصة الصناعات المحلية الصغيرة، كما أن شرط الدولة الأولى بالرعاية يحد من قدرة الدول النامية على منح إحدى الدول مزايا أفضل من غيرها، كما أن آلية فض المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية تختص بالمنازعات بين الحكومات، وان المنظمة ستحتاج إلى إجراء تعديلات كثيرة إذا ما رغبت في تولي نزاعات الاستثمار بين المستثمرين والحكومات، بالإضافة إلى مبدأ cross retaliation يمكن أن يؤثر سلبا على البلدان النامية في حالة تطبيقه في مجال الاستثمار[23].

دعما للرأي الثاني يرى البعض أنه من الأفضل إنشاء منظمة دولية مستقلة تتولى تنظيم موضوع الاستثمار يكون لها مبادئها المستقلة عن منظمة التجارة العالمية بما يتوافق مع طبيعة موضوع الاستثمار، وأهم ما يجب مراعاته بالمنظمة الجديدة هو أن تكون ذات رؤية تنموية وأن تعمل على تحقيق هدف تشجيع وحماية الاستثمار من خلال هذه الرؤية.

الخاتمة

يمكننا القول بأن اتفاق إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة وإن كان قد تضمن بنودا أسهمت في تحقيق ضمانة ما لاستثمارات الدول المتقدمة، إلا أنه لم يلقى أي اهتمام بحماية الدول النامية المضيفة لتلك الاستثمارات سواء بتقديم ضمانات تتناسب مع قدراتها على الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول المتقدمة أو بتقديم تدابير تتخذها للحماية من منافسات وممارسات الشركات متعددة الجنسيات بأسواقها المحلية، وعليه فإن هذا الاتفاق بحاجة إلى ادخال تعديلات جوهرية عليه بحيث يغطي كافة القيود المفروضة عليه لاسيما تلك التي يتم فرضها بواسطة الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسيات وعلى الأخص قيود ممارسة الدولة الأم على شركاتها بالخارج، وعليه نقترح مايلي:

ضرورة العمل على وضع تعريف معين لإجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة وتوضيح إذا ما كانت تلك الاتفاقية قائمة بذاتها أم أنها تأتي في إطار تفسيري لمبدأ المعاملة الوطنية الوارد ذكره في اتفاقية الجات، ويتأتى ذلك من خلال التعاون والتفاهم والتنسيق بين الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، مع ضرورة العمل أيضا على تضمين فصل في الاتفاقية ينص على الإجراءات التي على الشركات الأجنبية اتخاذها منعا لسوء استعمال مناخ الحرية المتوفر لها في غير صالح الدولة التي تستثمر بها.

ضرورة العمل على أخذ متطلبات وشكاوى الدول النامية بخصوص الاتفاقية في الاعتبار وتضمينها في جلسات الحوار، خاصة وأن الدول النامية تعتمد بشكل كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر كقاطرة للتنمية ومصدر من مصادر النقد الأجنبي والتكنولوجيا الحديثة، ما يجعل التغيرات في هيكل عملية الاستثمار أبعد أثرا وأعمق تأثيرا عليها دون غيرها من الدول المتقدمة.

ضرورة ألا تقتصر البلدان النامية نشاطها في موضوع الاستثمار الأجنبي على المستوى الدولي فقط، فلا بد من التعاون على المستوى الثنائي والاقليمي، فلا شك أن الوصول إلى اتفاقية على المستوى الدولي لن يكون أمرا سهلا، فمن الصعب توقع موافقة البلدان المتقدمة والمصدرة لرأس المال على وضع التزامات عليها وعلى شركاتها بالخارج وبالتالي فإن التعاون على المستوى الاقليمي والثنائي سيمكنها من مواجهة التحديات التي تفرضها عليها العولمة والشركات متعددة الجنسيات، وحتى تتمكن من التكيف مع التطورات الاقتصادية المعاصرة والتعامل معها بكفاءة وفاعلية، ومن ثم تحقيق أقصى استفادة ممكنة من تلك التطورات وتحييد آثارها السلبية.

يبقى في الأخير ضرورة إدراك البلدان النامية أن ترتيب الأوضاع من الداخل هو حجر الزاوية في تحقيق التنمية المستدامة وأن التعاون على المستوى الدولي أو الاقليمي أو الثنائي ليس بديلا عن ذلك، بل ان هذا التعاون لن يؤتي النتائج المرجوة بدون توافر الأوضاع الداخلية المواتية، هذا بالإضافة إلى ضرورة إدراك أن الاستثمار الأجنبي المباشر لن يكون بديلا عن الاستثمارات المحلية في تحقيق التنمية بل مكملا لها.

المراجع والإحالات:

1. عبد المقصود عيسى، اتفاق تدابير الاستثمار المرتبطة بالجدارة في إطار اتفاقية الجات 1994، المؤتمر السادس لرجال الأعمال والمستثمرين العرب، الاسكندرية، 29-31 ماي 1995، ص 315.

2. صفوت عبد السلام عوض، منظمة التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، مصر، 2004، ص 1790.

3. patrick Low and arvind subramanian, "TRISM in the Uruguay Round ",An unfinished Business, world Bank, discussion, paper, no 307, 1995, p 416.

4. Morrissey oliver and yogesh rai, the GATT agreement on trade related investment measures: Implications for developing countries, and their relationship with transnational corporation, the journal of development studies, vol, 31, no, 5, June 1995, p p 702-703.

5. صفوت عبد السلام عوض، مرجع سبق ذكره، ص 1789.

6. نفس المرجع السابق، ص 1797.

7.عاطف السيد، الجات والعالم الثالث، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002، ص ص 71 72.

8. رشا جلال الدين حسن، الإطار المؤسسي لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ضوء دراسة عدد من الاتفاقيات الدولية ومتعددة الأطراف، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2012، ص 63.

9. Gene grossman, "the theory of domestic content protection and content preference", Quarterly journal of economics, November, 1981, p p 583, 604.

10. Paul krugman and Alasdair smith (eds), empirical, of strategic trade policy, newyork: national bureau of economic research project report, 1994, pp : 2-8.

11. David greenaway, "trade Related investment measures and development strategy, world development, vol 19 no 9.1992, p: 145.148.

12. Hardeep puri and delfino, trims, development aspects, and the general agreement, Uruguay round: further paper on selected issues, un newyork, 1990, p 68.

13. David greenaway, op-cit, pp: 150-153.

14. Hardeep puri and delfince, op-cit, p 65.

15. David greenaway, op-cit, p 155.

16. V.N, Balasubramanyam, putting TRIMS to good use, world development, vol, 19 No 9, 1992, pp: 1220-1222.

17. المادة الرابعة هي مادة خاصة بالدول النامية الأعضاء بالمنظمة حيث تمنحهم الحق في عدم الالتزام بشكل مؤقت بأحكام المادة الثانية من الاتفاق، وهي المادة الخاصة بالالتزامات المعاملة الوطنية ومنع القيود الكمية في حالة وجود مشكلات بميزان المدفوعات.

18. إبراهيم العيساوي، الجات وأخواتها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص 75

19. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص 79.

20. UNCTAD, World investment report, années 2016, p 90, du site, http://www.unctad.org/fdistatistics

21. رشا جلال الدين حسن، مرجع سبق ذكره، ص 170.

22. WTO, communication from India, development, WT/WGTI/W/148, 7 October 2002.

23. رشا جلال الدين، مرجع سبق ذكره، ص 171.